الاحتلال الاستيطاني لفلسطين: مصنع العنف والظلم

مقال

المركز السوري لبحوث السياسات

2023

PHOTOGRAPH: MAHMUD HAMS/AFP/GETTY IMAGES

أسس الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي مقومات النزاع المستعصي في المنطقة، وغدا نموذجاً للسلوك الاستعماري المعاصر، وجذراً لاستمرار النزاعات والاستبداد والانتهاكات في المنطقة. وعلى الرغم من الانتهاكات الفادحة للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، حظي الاحتلال بدعم غربي استثنائي. يستعرض المركز أبرز مقومات النزاع التي أسسها الاحتلال والتي لم تبدأ بحملة الإبادة الجماعية في غزة أكتوبر 2023، ولن تنتهي عندها.

الاحتلال التوسعي

إن إقامة دولة إسرائيل على حساب الشعب والأرض في فلسطين، لم يكن ممكناً إلا من خلال الدعم الذي قدم من الاستعمار البريطاني في فلسطين والمنطقة قبل فترة طويلة من عام 1947. وعمل الاحتلال الإسرائيلي على استراتيجية التوسع من خلال الحروب وضم الأراضي كجزء من دولة الاحتلال،[1-2] فشارك في غزو مصر 1956، واحتلال بقية فلسطين والجولان وسيناء في 1967 واجتاح لبنان 1982 ولم تتوقف الأعمال العسكرية ضد الشعب الفلسطيني ودول الجوار طوال فترة الاستعمار بما في ذلك شن اعتداءات 1993 و2000 و2008 و2012 و2014 و2021 و2022، وآخرها ما نشهده اليوم في غزة 2023. إنه احتلال مباشر تم تمكينه من خلال اختلال القوة العالمي والذي ينعكس في الهيمنة باستخدام القوة دون أدنى اعتبار للقوانين الدولية والقيم الإنسانية.

عسكرة الدولة والمجتمع

تبنى الاحتلال استراتيجية فرض الهيمنة بالقوة العسكرية، وقد شكلت الميليشيات المتطرفة العمود الفقري لتأسيس الدولة في 1947، وتمركزت دولة الاحتلال حول المؤسسة العسكرية، حيث تهيمن القوى العسكرية على مفاصل صناعة القرار. كما عملت على عسكرة المجتمع وتجنيده في مواجهة الأعداء "أصحاب الأرض". وانعكست مركزية العسكر في الحكم في إسرائيل على دول المنطقة التي استنفرت منذ استقلالها لتشكيل قوة عسكرية "لمواجهة الخطر من الاحتلال التوسعي". ومع الانتهاكات الفادحة والاعتداءات التي ارتكبتها إسرائيل، هيمنت القوى العسكرية على الحكم في دول الجوار.[3]

[1] Masalha, N. (2000). Introduction. In Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion. (pp. 1–27). Pluto Press.
[2] UN Meeting Coverage. (2023). Settlement Expansion in Occupied Palestinian Territory Violates International Law, Must Cease, Many Delegates Tell Security Council.
[3] Elbadawi, Ibrahim and Samir Makdisi. (2007). Democracy in the Arab world: Explaining the deficit.

لقد شكلت المؤسسة العسكرية العمود الفقري للسلطة السياسية، فمعظم القيادات السياسية لها خلفيات عسكرية. وانعكست مركزية المؤسسة العسكرية بالسيطرة على مقومات الاقتصاد، فقد احتلت إسرائيل المرتبة الأولى على مستوى العالم في نصيب الفرد من الإنفاق العسكري.[4] كما تعد إسرائيل من أكثر عشر دول تصديراً للسلاح في العالم بين 1960-2022 وارتفعت نسبة صادراتها من السلاح كنسبة من إجمالي صادرات السلاح العالمية من 0.4 بالمئة (1960-1999) إلى 2.3 بالمئة (2000-2022). وفي السنوات الأخيرة تقوم إسرائيل بتصدير تقنيات المراقبة والتحكم بما فيها برمجيات التجسس على الاتصالات، حيث تقوم إسرائيل بتسويق نفسها للقوى الاستبدادية والديمقراطية باعتبارها منتجة لأحدث تقنيات القمع عالمياً. كما تعتبر إسرائيل من أكثر عشر دول استيراداً للسلاح في العالم (1950-2022) وتعد الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة (85 بالمئة) وألمانيا وفرنسا أبرز مزودي السلاح لإسرائيل[5] بما في ذلك تمكينها من امتلاك السلاح النووي.

نصيب الفرد من الإنفاق العسكري في إسرائيل 1988-2020

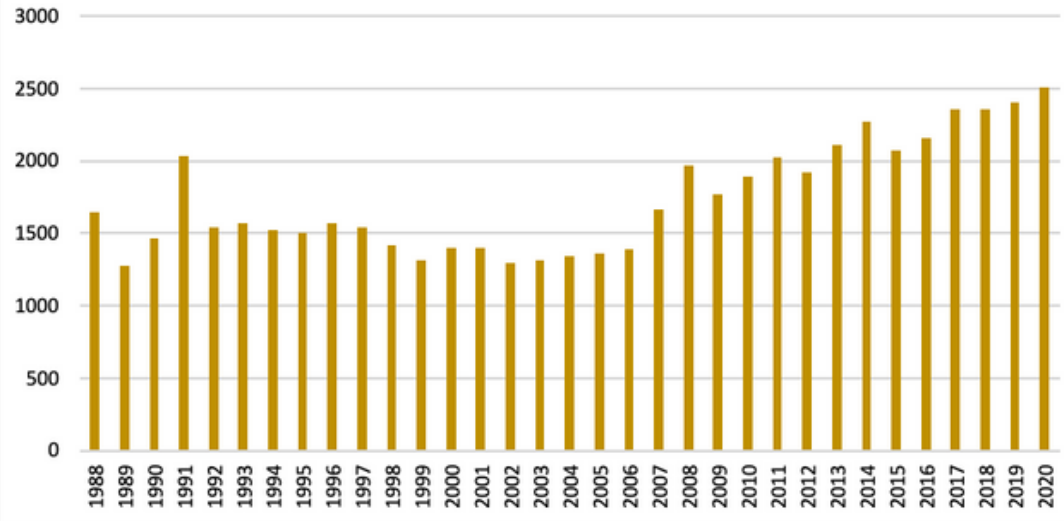

المستوردات العسكرية لإسرائيل 1950-2022 بملايين الدولارات الأمريكية

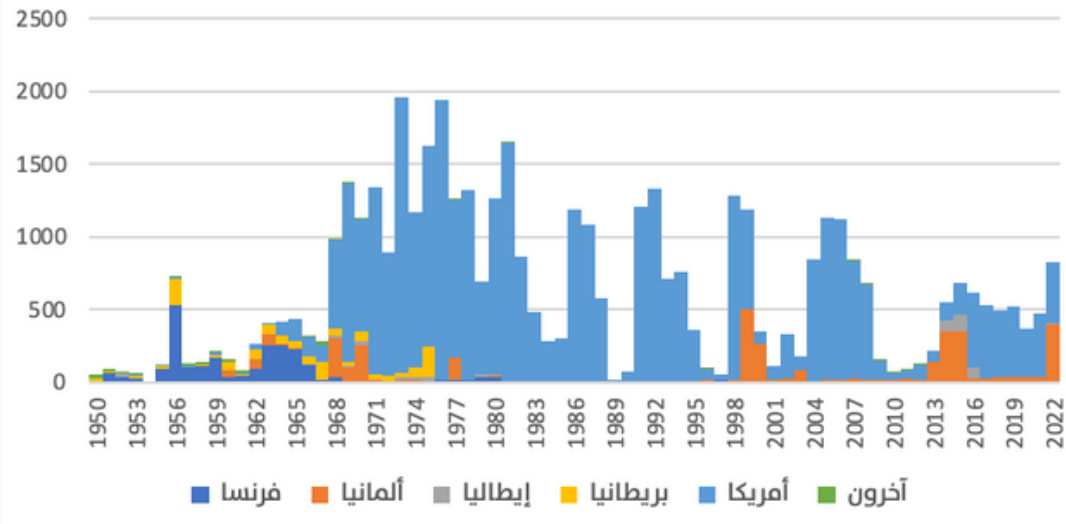

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. (2023). قاعدة بيانات الإنفاق العسكري.

[4] Stockholm International Peace Institute. (2023). SIPRI databases.
[5] Ibid.

تسييس الهوية والاستيطان

في الوقت الذي كانت الدول العربية تحصل فيه على استقلالها وتسعى لتشكيل دولها الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر الاحتلال الإسرائيلي وتبنى تسييس الهوية الدينية والذي يعد أحد أخطر محركات النزاع المعاصر في المنطقة، حيث تم تبني أساطير وسرديات دينية لتبرير تأسيس الدولة مثل "أرض الميعاد" و"حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل".[6] واستخدمت الحركة الصهيونية مظلومية اليهود في أوروبا لحشد الدعم لحماية اليهود من "الخطر" العربي والإسلامي. لقد ساهم الاستثمار في الهوية وبناء السلوك العنصري والإرهابي المرتبط بالهوية في تأجيج النزاع الهوياتي، وخطاب الكراهية. واستخدمت التيارات الإسرائيلية اليمينية واليسارية الخطاب الديني وانعكس في تطرف متفاقم للعصبيات بين الإسرائيليين ومثل المتطرفون الحكومة الإسرائيلية. وكجزء من العقيدة المتطرفة كان استباحة أراضي الفلسطينيين وبناء المستوطنات على أراضيهم سياسة مستمرة طوال فترة الاحتلال[7] منذ الثمانينات تفاقم استخدام الهوية من قبل إسرائيل بشكل بارز، حيث أثرت موجات الهجرة من الاتحاد السوفييتي السابق ومن إثيوبيا، بالإضافة إلى نمو السكان اليهود الأرثوذكسيين المتشددين في النسيج الاجتماعي بشكل كبير[8] وركزت حكومات الاحتلال على سردية "يهودية" الدولة[9] وأقر الكنيست في عام 2018 قانوناً له وضع دستوري يؤكد أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"، معلناً أن الحق في تقرير المصير داخل تلك الأراضي "خاص بالشعب اليهودي"، ويؤسس "الاستيطان اليهودي"، كقيمة وطنية[10]وفي تعليقه على تجديد قانون الجنسية عام 2005، قال رئيس الوزراء آنذاك، أرييل شارون: "لا داعي للاختباء وراء الحجج الأمنية. هناك حاجة لوجود دولة يهودية".

في آذار 2019، أعلن نتنياهو،كرئيس للوزراء، أن "إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها"، بل "الدولة القومية للشعب اليهودي وحدهم"[11] لقد ارتبط سيس الهوية الدينية مع التوسع الاستيطاني.

وقرر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في يوليو 2021 أن الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 اتسم بالتوسع الاستيطاني الذي يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية العرقية للقدس الشرقية بشكل دائم ويرقى إلى مستوى جريمة حرب. وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اعتمد في السابق قراراً في كانون الأول 2016 يؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تنتهك القانون الدولي. وتوصلت لجنة التحقيق الدولية إلى استنتاجات مماثلة في أيلول 2022، حيث ذكرت أن سياسات الحكومة الإسرائيلية وإجراءاتها أدت إلى الاحتلال الدائم والضم الفعلي للأراضي الفلسطينية، وهو ما يشكل على الأرجح جرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جرائم حرب. وأفادت كل من لجنة التحقيق الدولية والمقرر الخاص أن هذه البيئة القسرية المستمرة تمنع الفلسطينيين من إعمال حقهم في تقرير المصير وغيره من حقوق الإنسان الأساسية.[12]

[6] Torah, Genesis 15: 18.
[7] Le Monde. (2022). The third political force in Israel represents what we must reluctantly call 'Jewish fascism.
[8] Goldberg, J. J. (1997). Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment. Basic Books.
[9] Mansour, C. (2018). Israel's Nation-State Law. Retrieved.
[10] Human Rights Watch. (2021). A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution.
[11] Ibid.
[12] The Global Centre for the Responsibility to Protect. (2023). Israel and the Occupied Palestinian Territory, Population at Risk.

الفصل العنصري والتهجير الجماعي

قدم الاحتلال نموذجاً للفصل العنصري من خلال التمييز الممنهج بناءً على الاثنية/الدين بأخطر أشكاله، بدءاً من استباحة الحق في الحياة والتهجير والاعتقال ومصادرة الممتلكات والأراضي والحرمان من أبسط مقومات الحياة وصولاً لبناء الجدران العازلة وحصار الملايين لعقود، والذي يصنف كجريمة ضد الإنسانية وفق القانون الدولي. ولم يتغير سلوك الاحتلال بعد اتفاقيات السلام، بل قام بتطويق الضفة وحصار غزة.[13-14] ووفقًا لتقرير صدر في آذار 2022 عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن النظام السياسي الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة يلبي معيار الأدلة السائد لجريمة الفصل العنصري.[15]

خلال النكبة 1948 تم تهجير أكثر من 700 ألف فلسطيني، ودُمرت أكثر من 400 قرية فلسطينية. بين عامي 1949 و1966، ووضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية معظم الفلسطينيين الذين بقوا تحت الحكم العسكري، وحصرتهم في عشرات الجيوب، وألزمتهم بالحصول على تصاريح للتنقل. ومنذ ذلك الحين، أنشأت حكومة الاحتلال نظاماً قانونياً وسياسياً من مستويين يوفر حقوقاً شاملة للمستوطنين الإسرائيليين اليهود في حين يفرض الحكم العسكري والسيطرة على الفلسطينيين دون أي حماية أو حقوق أساسية بموجب القانون الدولي. كما انخرطت حكومة الاحتلال في ممارسات وحشية منتظمة كالقتل والتعذيب والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية والاعتقال التعسفي والعقاب الجماعي. وفي 1967 تم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين ليشكل هؤلاء اللاجئين أكبر وأطول تهجير ممنهج مرتبط العنف منذ الحرب العالمية الثانية، فبعد مرور 75 عاماً على بدء التهجير الجماعي للفلسطينيين، يحمل نحو 5.94 مليون فلسطيني صفة لاجئ.[16] ويرفض الاحتلال أي مفاوضات حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها.

التوزع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين خلال النصف الأول 2023

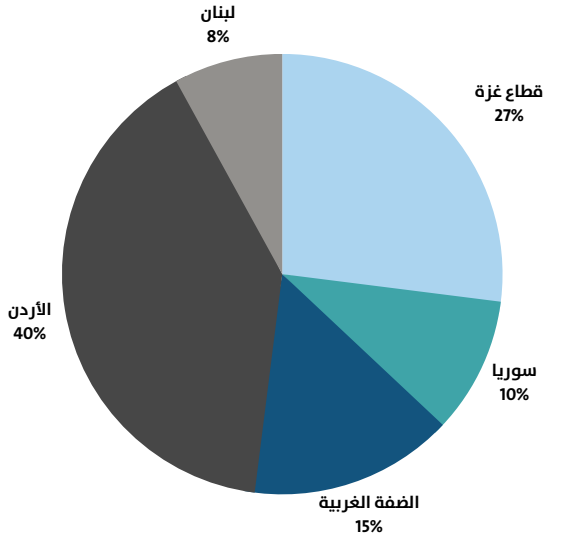

عدد اللاجئين الفلسطينيين (1952 – النصف الأول 2023)

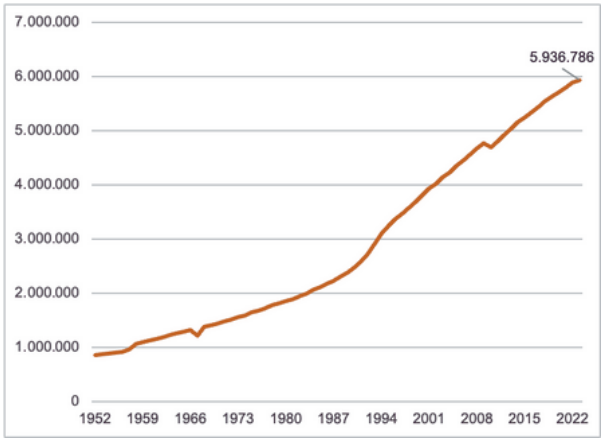

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (2023). قاعدة بيانات اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين.(2023). معلومات اللاجئين المسجلين لدى الأونروا.

[13] Amnesty International. (2022). ISRAEL'S APARTHEID AGAINST PALESTINIANS.
[14] Human Rights Watch. (2021). A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution.
[15] The Global Centre for the Responsibility to Protect. (2023). Israel and the Occupied Palestinian Territory, Population at Risk.
[16] Migration Policy Institute. (2023). Generations of Palestinian Refugees Face Protracted Displacement and Dispossession

انتشر اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء المنطقة، وازداد عددهم مرات، واستقبلت الأردن النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، وبلغ عددهم 2.38 مليون فلسطيني في النصف الأول من عام 2023 (أي حوالي 40 بالمئة من مجمل اللاجئين)، ويعيش 584 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا (10 بالمئة من مجمل اللاجئين)، و490 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان (8 بالمئة من مجمل اللاجئين)، فيما يقطن حوالي 1.58 مليون لاجئ فلسطيني في غزة (27 بالمئة من مجمل اللاجئين)، و905 ألف لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية (15 بالمئة من مجمل اللاجئين). وتسعى اسرائيل إلى تهجير ما تبقى من فلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى مصر أو الأردن ضمن استراتيجية "الوطن البديل" وعبّر الاحتلال خلال الحرب الأخيرة على غزة عن هذه الاستراتيجية من خلال السعي لتهجير أهل غزة إلى مصر. في هذه الحرب بلغ عدد النازحين داخلياً في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر ولغاية 26 أكتوبر2023 أكثر من مليون نازح، 640 ألف منهم يقيمون في ملاجئ تابعة للأونروا، وتعمل الملاجئ بما يتجاوز 12 ضعفاً لطاقتها الاستيعابية.[17] وتم استهداف النازحين بالقصف في كافة المناطق بما فيها المشافي والمدارس ودمر 40 بالمئة من المساكن القطاع لغاية 26 أكتوبر.

استباحة الحياة والحقوق والكرامة

قامت سلطات الاحتلال بانتهاكات ممنهجة لحقوق الفلسطينيين فيما يصنف بجرائم الإبادة الجماعية[18] من خلال القتل الممنهج، بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي والتهجير والإذلال والعقوبات الجماعية كالحرمان من الغذاء والمياه والدواء فيما يعتبر جرائم ضد الإنسانية.[19] يتعرض الفلسطينيون بانتظام للعنف على يد المستوطنين الإسرائيليين، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية، وإطلاق النار بالذخيرة الحية، وإحراق الحقول، والسرقة وتخريب الممتلكات. وترتكب قوات الأمن الإسرائيلية أيضاً هجمات واسعة النطاق ضد الفلسطينيين، والتي غالباً ما تؤدي إلى تصعيد مميت، بما في ذلك القصف الجوي المنتظم لقطاع غزة. وحولت إسرائيل الحكم الذاتي للفلسطينيين وفق اتفاقات أوسلو في الضفة وغزة إلى سجن كبير تصادر فيه الحقوق والممتلكات وتقيد فيه التنقل وتمارس الاعتقال العشوائي.[20] كما جمّد الاحتلال كل المفاوضات المرتبطة بحل الدولتين.

ولا يزال الحصار الجوي والبحري والبري الذي تفرضه إسرائيل على غزة قائماً منذ عام 2007، وقد فرض عقاباً جماعياً على أكثر من مليوني فلسطيني. وتقوم السلطات الإسرائيلية بإغلاق المعابر إلى غزة بشكل دوري، مما يمنع تدفق الأشخاص والحالات الطبية والسلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية، بهدف الحفاظ على الاحتلال الدائم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. ويشهد القطاع خلال أكتوبر 2023 أحد أكثر الاعتداءات الإسرائيلية وحشية من حيث التدمير الواسع للمساكن والبنية التحتية والمستشفيات والمدارس ودور العبادة مع استهداف مباشر للمدنيين وتهجير مئات الآلاف وحرمانهم من الطاقة والغذاء والوقود فيما يعد جريمة إبادة جماعية مكتملة الأركان، تجاوز عدد الضحايا 7028 شخصاً منذ 7 أكتوبر ولغاية 26 أكتوبر 2023، منهم 2913 طفلاً، بالإضافة إلى 397 مسناً، و1709 امرأة. وأصيب أكثر 18484 شخصاً بجروح، وتم الإبلاغ عن 1650 مفقود منهم 940 طفلاً.[21]

[17] UNRWA. (2023, 27 Oct). UNRWA Situation Report #16 on the Situation in the GAZA Strip and the WEST BANK.
[18] Center for Constitutional Rights (2016). The Genocide of the Palestinian People: An International Law and Human Rights Perspective.
[19] Human Rights Watch. (2021). A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution.
[20] Ibid.
[21] UNRWA. (2023, 27 Oct). UNRWA Situation Report #16 on the Situation in the GAZA Strip and the WEST BANK.

اعتمدت سلطات الاحتلال سياسات تهدف إلى مواجهة ما وصفته بـ "التهديد" الديموغرافي الذي يشكله الفلسطينيون. وتشمل هذه السياسات الحد من عدد السكان والسلطة السياسية للفلسطينيين، ومنح حق التصويت فقط للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل كما كانت قائمة من عام 1948 إلى يونيو 1967، والحد من قدرة الفلسطينيين على الانتقال إلى إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أي مكان آخر إلى إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتم اتخاذ خطوات أخرى لضمان الهيمنة اليهودية، بما في ذلك سياسة الدولة المتمثلة في "فصل" الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يمنع حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، و"تهويد" المناطق التي تضم أعداداً كبيرة من السكان الفلسطينيين، بما في ذلك القدس وكذلك الجليل والنقب في إسرائيل[22]

الدعم الغربي "الديمقراطي"

كما ذكرنا أعلاه قدم الاستعمار البريطاني وطناً لليهود في فلسطين لتصدير المسألة اليهودية من الدول الغربية. وتعزز الدعم الغربي بعد فظائع النازيين كتعويض على حساب الشعب الفلسطيني بدلاً من محاسبة الذات. ورعت الدول الغربية تأسيس دولة إسرائيل وقدمت لها الغطاء السياسي والدعم العسكري والاقتصادي، وتصدرت الولايات المتحدة الدول الداعمة للاحتلال من خلال المساعدات العسكرية وتسخير موقعها في مجلس الأمن باستخدام الفيتو لإبطال عشرات القرارات التي تدين انتهاكات الاحتلال.[23]

على مستوى المساعدات المادية بلغ إجمالي ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وحدها للاحتلال الإسرائيلي في الفترة 1946-2023 (دون احتساب الدعم المرتبط بحرب أكتوبر 2023) حوالي 260 مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية (158.7 مليار بالأسعار الجارية)، 78 بالمئة منها مساعدات عسكرية.[24] ولا تفرض الولايات المتحدة قيوداً على توظيف المساعدات لصالح ممارسات تناقض المبادئ الديمقراطية بشكل جوهري، كاستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية، والتوسع الاستيطاني، وهدم المنازل الفلسطينية وغيرها من الممارسات التي تكرس الاحتلال. وبشكل مماثل، تمتعت دولة الاحتلال بمعاملة استثنائية من قبل الاتحاد الأوروبي وتم تصنيفها على أنها "حالة خاصة" من قبل المجلس الأوروبي فيما يتعلق بعلاقاتها الاستراتيجية مع دول الاتحاد. سمح هذا لإسرائيل التمتع بأفضلية في المبادلات التجارية والمعاملات الاقتصادية. تبع ذلك توقيع اتفاقية شراكة أوسع في عام 1995 شملت مختلف القطاعات بما فيها الزراعية والصناعية والعسكرية والتعاون البحثي العلمي.[25]

[22] Human Rights Watch. (2021). A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution.
[23] United Nations Security Council. Security Council Veto List in reverse chronological order from 16 Feb 1946 to 25 Oct 2023.
[24] Congressional Research Service. (2023). U.S. Foreign Aid to Israel. United States Congress.
[25] Plessix, C. (2011). The European Union and Israel: A lasting and ambiguous "special" relationship.

لم تكتف الدول الغربية بتقديم الدعم للاحتلال، وإنما تعدته لمحاربة كل من يحاول الوقوف في وجه هذا الدعم أو يدعو لمحاسبة الاحتلال على خروقاته المستمرة للقانون الدولي وتجاهله للقانون الدولي الإنساني. من أوجه هذه الممارسات التهديد بفرض عقوبات سياسية واقتصادية ضد الدول التي تصوت ضد إسرائيل في المؤسسات الأممية أو الانسحاب من مؤسسات أممية أو وقف التمويل عنها بسبب اتخاذها لقرارات غير مرضية لإسرائيل.[26] بالإضافة إلى ذلك، وفي تناقض جلي لحرية التعبير كواحدة من المرتكزات الأساسية للديمقراطية والتي يتم التغني بها باستمرار في الدول الغربية، جرمت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية (وعلى رأسها ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا) حركات المقاطعة التي تدعو إلى مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها تنتج في أراض محتلة في مخالفة صريحة للقانون الدولي.[27]

يغذي الدعم الغربي المستمر والثابت للاحتلال الإسرائيلي بشكل واضح الممارسات الإسرائيلية المناقضة للقوانين الدولية ويعزز من صورتها كدولة فوق القانون. لا يقوض هذا فحسب مصداقية الشرائع والمؤسسات الأممية، وإنما يتعداه إلى تغذية النزاعات في المنطقة العربية وشرعنة إرهاب الدولة، فضلاً عن هدر الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه المبدئي في العيش على أرضه ضمن دولة فلسطينية كاملة السيادة.

الإنتاج المعرفي "الاستعماري"

بينما يتسع النقد للهيمنة الاستعمارية على الإنتاج المعرفي بما في ذلك استخدام النظريات والأطر والأدوات المعرفية التي ترسخ اللامساواة والاستغلال على المستوى الدولي، تبقى إسرائيل استعماراً مباشراً لفلسطين كاستثناء فاضح مسكوت عنه. وتقدم المؤشرات الدولية حول الديمقراطية والحوكمة والتنمية إسرائيل كدولة ديمقراطية وذات تنمية متقدمة، مع تجاهل شبه كامل لمنظومة الفصل العنصري والاحتلال والمجازر والتعذيب والتهجير. فعلى سبيل المثال تصنف مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية إسرائيل في الترتيب 38 و 28 و30 و66 من أصل 213 دولة في مجالات سلطة القانون ونوعية التشريعات وفعالية الحكومة والتعبير والمساءلة على التوالي في عام للفترة 2015-2022.[28] وتصنف الإيكونوميست في مؤشر الديمقراطية إسرائيل في المرتبة 29 من أصل 167 دولة؛[29] كما يضع مؤشر التنافسية الدولية المستدامة الحوكمة في إسرائيل في المرتبة 23 من أصل 183 دولة.[30] ويصنف بيت الحرية إسرائيل كدول حرة وبترتيب 58 من أصل 211 دولة في مجال الحريات السياسية.[31] إن تجاهل حقوق الفلسطينيين في الإنتاج المعرفي للمؤسسات الدولية والمدعوم سياسياً من الدول الغربية يدل على التشويه المنتظم في منهجيات المؤسسات المنتجة للمعرفة ويقوض خطاب حقوق الإنسان والديمقراطية الغربي.

[26] مركز القدس للدراسات (2022). حجم الدعم الأمريكي وأثره على الأمن القومي الإسرائيلي: 1967-2019.
[27] Orient XXI, Bauduin Loos. (2023, 28 July). The Criminalization of Solidarity with Palestine Is Gaining Ground in Europe.
[28] World Bank. (2023). Worldwide Governance Indicators – Data Bank.
[29] Economist Intelligence Unit. (2023). Democracy Index 2022.
[30] SolAbility Sustainable Intelligence. (2022). The Global Sustainable Competitiveness Index.
[31] Freedom House. (2023). Global Freedom Status.

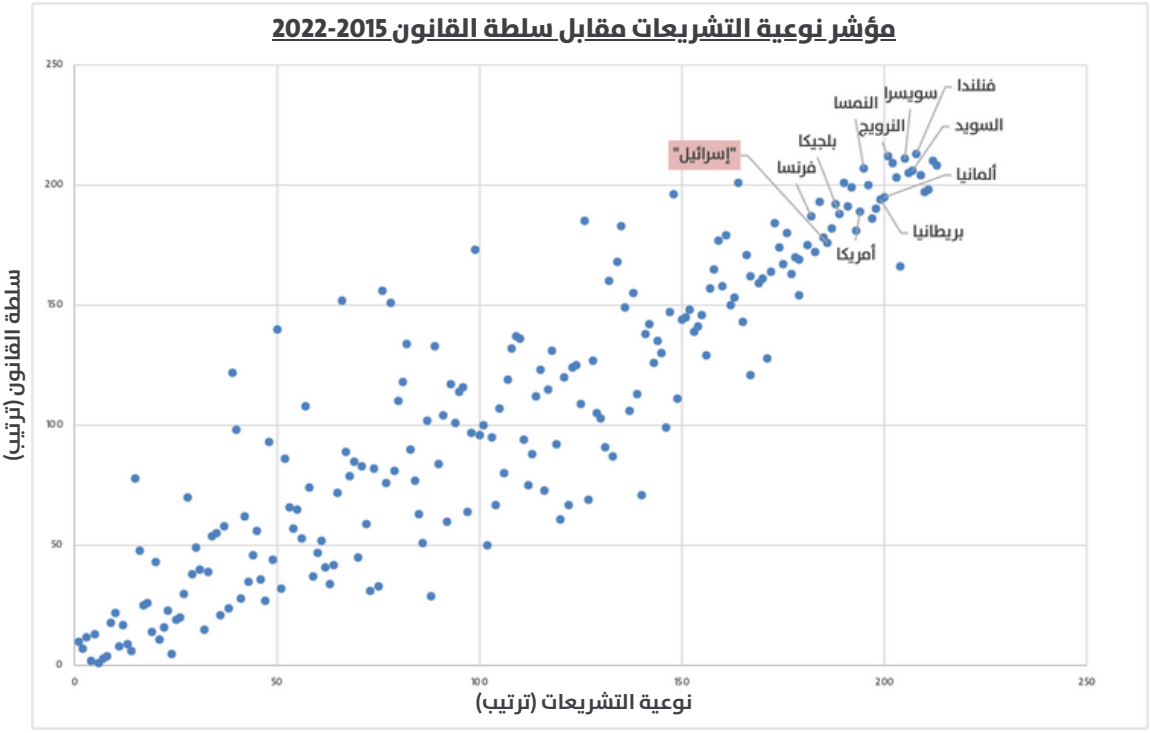

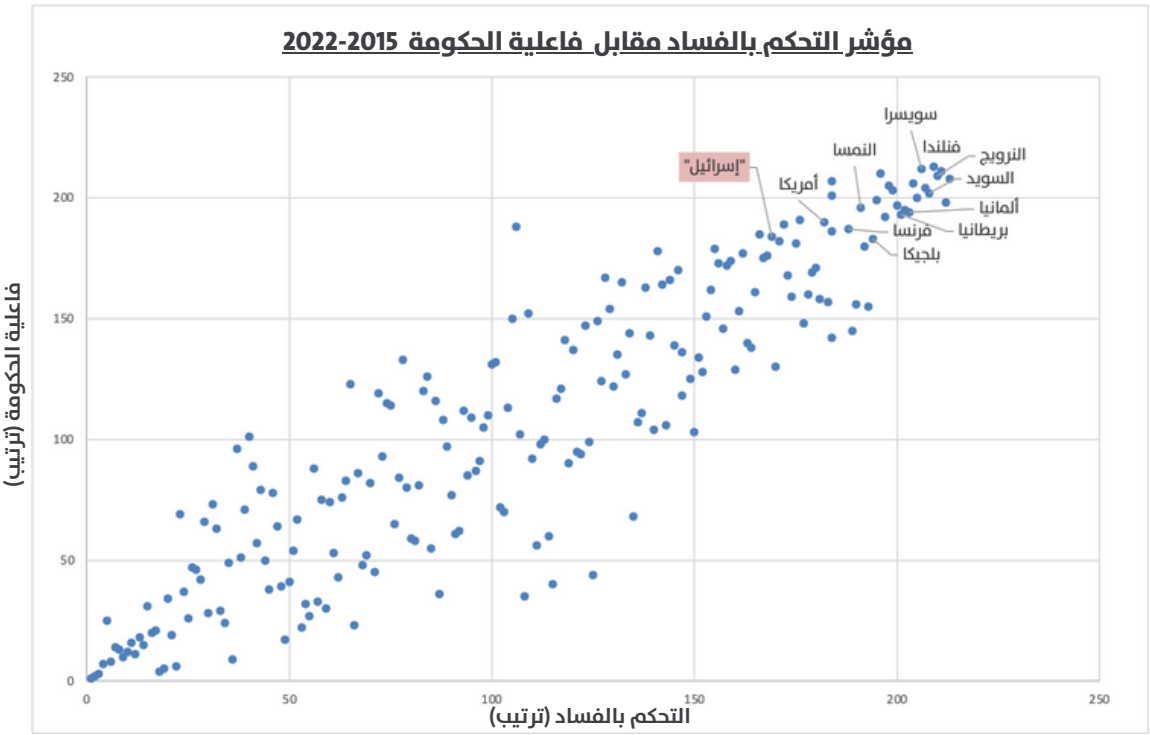

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية 2023 البنك الدولي.

إن مقومات النزاع التي تصنعها دولة الاحتلال والدول الداعمة لها سيستمر في تدمير مقومات دول المنطقة وينتج الظلم والهيمنة وآخر أمثلته حملة الإبادة التي تمارسها إسرائيل في غزة. إن الاستثناء الإسرائيلي يسقط خطاب حقوق الإنسان ويهدد بالتطبيع العالمي مع هدر القيم الإنسانية واستباحة الشرعة الدولية. ولا يمكن تفكيك منظومة الحرب والدمار إلا بتغيير جذري في مقاربة القضية الفلسطينية وتفكيك منظومة الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلية.